القسط
ALQST
For Human Rights لحقوق الإنسان

الاعتداء على حرية التنقّل:
استخدام حظر السفر التعسّفي في السعوديّة

على الرغم من سعي قادة السعوديّة لإظهار صورة عصرية وتقدّمية أمام العالم، إلا أن الواقع المعاش لكثير من المواطنين والمقيمين يروي قصة مختلفة تمامًا. ولعلّ من أبرز الأمثلة على ذلك انتهاك أحد الحقوق الإنسانية الأساسية: حرية التنقّل.

ففي السنوات الأخيرة، بدأت السلطات بفتح البلاد أمام الاستثمار الأجنبي والسياحة، وتخفيف قيود التأشيرات، واستضافة فعاليات رياضية وثقافية كبرى. ومع ذلك، فإنها في الوقت ذاته تمنع أعدادًا متزايدة من المواطنين السعوديين من مغادرة البلاد بشكل تعسّفي وغير قانوني، من خلال فرض حظر سفر يشكّل جزءًا من نمط أوسع من أعمال الانتقام وقمع جميع أشكال المعارضة.

وفي السنوات الأخيرة أيضًا، ولا سيّما خلال الأشهر الأولى من عام 2025، أُفرِج عن العشرات من معتقلي الرأي نتيجة جهود مناصرة متواصلة. إلا أن هذا الإفراج لا يعني نهاية معاناتهم؛ إذ غالبًا ما يرافق الخروج من السجن شكل آخر من أشكال القمع الخفي، حيثُ يُمنع العديد منهم من السفر إلى الخارج لسنوات طويلة، في انتهاك صارخ للمعايير الدولية الأساسية لحقوق الإنسان. وغالبًا ما تمتد هذه القيود لتشمل أفرادًا من أسرهم، ما يجعل منها شكلًا من أشكال العقاب الجماعي. وإلى جانب الآثار الشخصيّة القاسية التي تخلّفها هذه التدابير على الضحايا، فإنها تُسهم مجتمعةً في تعميق مناخ الخوف والترهيب السائد داخل البلاد.

الخلفية القانونيّة

تُشكّل قرارات حظر السفر التعسفية هذه انتهاكًا للقانون الدولي لحقوق الإنسان. إذ تنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل فرد الحق في مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده، والعودة إليه". كما ينص الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الذي صادقت عليه السعوديّة، بصيغة أكثر وضوحًا على أن "لا يجوز حرمان المواطنين تعسفيًا أو بصورة غير قانونيّة من مغادرة أي بلد عربي، بما في ذلك بلدهم".

كما أن هذه الإجراءات تتعارض مع القوانين الوطنية السعوديّة. فبموجب نظام وثائق السفر في المملكة، "لا يجوز منع أي شخص من السفر إلا بحكم قضائي أو بقرار يصدر من وزير الداخلية أو رئيس أمن الدولة، لأسباب محددة تتعلق بالأمن ولمدة زمنية محددة... ويجب إشعار من صدر بحقه المنع من السفر خلال مدة لا تتجاوز أسبوعًا من تاريخ صدور الحكم أو القرار المذكور".

بالإضافة إلى قرارات حظر السفر الصادرة بموجب أحكام قضائيّة (أي بأمر من المحكمة) أو بقرار من وزير الداخلية أو رئيس أمن الدولة، يُلاحظ تزايد في فرض هذه القيود بشكل غير رسمي، من دون أي إخطار أو مبرر رسمي كما يقتضي نظام وثائق السفر السعودي. وفي بعض الأحيان، لا يعلم الضحايا بوجود حظر السفر المفروض عليهم إلا عند محاولتهم مغادرة البلاد، حين يُمنعون من السفر في المطارات أو عند المعابر الحدودية.

قرارات حظر السفر الصادرة عن المحاكم

عادةً ما تُفرض قرارات حظر السفر في السعوديّة بشكل مُسبق، بحيث تُطبق بعد الإفراج من السجن، كجزء من الحكم القضائي، وغالبًا ما تكون لمدة مساوية لمدة فترة السجن نفسها. وعندما تُفرض هذه القيود على أشخاص جرى احتجازهم تعسفيًا بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الأساسية و/أو كنتيجة لإجراءات قضائيّة غير عادلة أو تمييزية أو غير متناسبة، فإن قرارات حظر السفر تُعدّ بدورها تعسفية.

وبهذا، يواجه غالبية معتقلي الرأي المحتجزين حاليًا في السجون السعوديّة احتمال الخضوع لحظر سفر طويل بعد قضاء مدة سجنهم. من بين هؤلاء، عامل الإغاثة الإنسانية عبدالرحمن السدحان، الذي يقضي حكمًا بالسجن لمدة 20 عامًا يعقبه حظر سفر لمدة 20 عامًا، بسبب منشورات ساخرة نشرها بشكل سلمي على منصة "إكس" (تويتر سابقًا). كما يقضي المدافع عن حقوق الإنسان وليد أبو الخير حكمًا بالسجن لمدة 15 عامًا يعقبه حظر سفر مماثل، نتيجةً لنشاطه السلمي في الدفاع عن حقوق الإنسان.

وفي ما يلي قائمة غير حصرية بأسماء بعض معتقلي الرأي السعوديين الذين أُفرج عنهم بعد استكمال مدة سجنهم، إلا أنهم ما زالوا خاضعين لحظر سفر فُرض عليهم بموجب الحكم القضائي الصادر أثناء محاكمتهم.

الاسم	مجال النشاط	مدة حظر السفر
عصام كوشك	ناشط في مجال حقوق الإنسان ومهندس حاسوب	4 سنوات (انتهت حاليًا)
نسيمة السادة	مدافعة عن حقوق المرأة	5 سنوات
سمر بدوي	مدافعة عن حقوق المرأة	5 سنوات
عيسى النخيفي	ناشط في مجال حقوق الإنسان	6 سنوات
نعيمة المطرود	متظاهرة	6 سنوات
نذير الماجد	كاتب	7 سنوات
سلمى الشهاب	طالبة دكتوراه	8 سنوات
علاء برنجي	صحافي	8 سنوات
مرتجى قريريص	متظاهر قاصر	8 سنوات
عبدالرحمن الحامد	أكاديمي ومدافع عن حقوق الإنسان	9 سنوات
داوود المرهون	متظاهر قاصر	10 سنوات
علي النمر	متظاهر قاصر	10 سنوات
عبد الله الظاهر	متظاهر قاصر	10 سنوات

رائف بدوي	مدوّن	10 سنوات
فهد الفهد	مدافع عن حقوق الإنسان	10 سنوات
عبد الكريم الخضر	مدافع عن حقوق الإنسان	10 سنوات
فوزان الحربي	مدافع عن حقوق الإنسان	10 سنوات
محمد القحطاني	أكاديمي ومدافع عن حقوق الإنسان	10 سنوات
فاضل المناسف	كاتب ومدافع عن حقوق الإنسان	14 سنة
عبدالرحمن الشميري	أكاديمي	15 سنة

حظر السفر "غير الرسمي"

كما ورد أعلاه، بالإضافة إلى قرارات حظر السفر الصادرة عن المحاكم، تفرض السلطات السعوديّة أيضًا ما يُعرف بـ "حظر السفر غير الرسمي" من دون أي إخطار رسمي بصدور قرار وزاري ذي صلة، أو تقديم مبررات أمنية، أو تحديد مدة زمنية واضحة.

ومن أبرز ضحايا هذه الممارسة من الحظر الناشطتان في مجال حقوق المرأة لجين الهذلول ومريم العتيبي. إذ تضمّن الحكم القضائي الصادر بحق الهذلول حظرًا على السفر لمدة عامين وعشرة أشهر بعد الإفراج عنها، وكان من المقرر أن ينتهي في 12 نوفمبر 2023. غير أنها لا تزال ممنوعة من السفر حتى اليوم، رغم عدم تلقيها أي إشعار رسمي من السلطات السعوديّة يفيد بوجود حظر جديد أو مستمر، سواء قضائيًا أو إداريًا. واستنادًا إلى هذا النموذج، تثار المخاوف من أن يواجه آخرون المصير ذاته عند انتهاء مدة الحظر الصادر بحقهم أو في حال إلغاء أحكامهم القضائيّة . وفي الواقع، ومنذ مطلع عام 2025، أُفرِج عن عدد من معتقلي الرأي قبل إتمام مدة سجنهم، لكن بشروط غير معروفة إلى حدّ كبير، وسط غياب تام للشفافية في ما يتعلق بإجراءات

الاعتقال والمحاكمات داخل البلاد. ورغم احتمال إلغاء بعض الأحكام، من المرجّح أن الأشخاص المعنيين لا يزالون خاضعين لحظر سفر غير رسمي.

وفي رسالة وجّهها مجموعة من خبراء الأمم المتحدة إلى السلطات السعوديّة في مارس 2024، طلبوا بشكل رسمي توضيح الأسس القانونيّة التي تم بموجبها منع لجين الهذلول ومريم العتيبي من السفر إلى الخارج، وأعربوا عن قلقهم من هذا النمط من المضايقات الإدارية. إلا أن رد السلطات السعوديّة جاء مخيبًا تمامًا، حيثُ رفض المخاوف التي أثارها خبراء الأمم المتحدة، وتضمّن ادعاءات متناقضة ومضلّلة.

علاوةً على ذلك، ونظرًا لكون حظر السفر غير الرسمي يفتقر إلى أي أساس قانوني مُعلن، فإنه لا توجد أي وسيلة رسمية للطعن فيه أو التقدّم بطلب لرفعه. فعندما تقدّمت الهذلول بشكوى قضائيّة ضد رئاسة أمن الدولة، تطعن فيها بحظر السفر المفروض عليها وتطالب برفعه، قوبلت بتسويف بيروقراطي متكرر. وفي نهاية المطاف، أحيلت شكواها إلى *ديوان المظالم*، وهو المحكمة الإدارية في المملكة، إلا أن المحكمة لم تنظر في قضيتها، وأعلن القاضي عدم اختصاصه للنظر فيها. وبالمثل، سعت مريم العتيبي إلى رفع الحظر عنها من خلال التواصل مع عدة جهات رسمية، بما في ذلك وزارة الداخلية، ورئاسة أمن الدولة، وهيئة حقوق الإنسان السعوديّة الرسمية، إلا أن جميع هذه الجهود باءت حتى الآن بالفشل.

كما كثّفت السلطات السعوديّة من استخدام حظر السفر التعسفي ضد أفراد عائلات الأشخاص المستهدفين، في ما يبدو أنه شكل من أشكال العقاب الجماعي. وقد طالت هذه الممارسة جميع أفراد عائلة لجين الهذلول المقيمين داخل المملكة، وكذلك أفراد عائلة رجل الدين الإصلاحي سلمان العودة المقيمين في السعوديّة، والبالغ عددهم 19 فردًا. وفي الوقت نفسه، يُمنع أفراد العائلة المقيمون في الخارج من العودة إلى البلاد خشية الملاحقة القضائيّة ، بمن فيهم شقيقة لجين، لينا الهذلول، ونجل الشيخ سلمان، عبد الله العودة. وقد تقدّم عدد من المواطنين السعوديين المقيمين في الخارج بطلبات إلى هيئة حقوق الإنسان السعوديّة الرسمية للمساعدة في رفع حظر السفر التعسفي عن ذويهم داخل المملكة، لكن تلك النداءات قوبلت مرارًا بتجاهل تام.

الأثر الإنساني على الضحايا وعائلاتهم

تُخلّف قرارات حظر السفر التعسفيّة، على اختلاف أنواعها، آثارًا بالغة على حياة

الضحايا، إذ تحول دون تمكّنهم من زيارة أفراد أسرهم المقيمين في الخارج، أو متابعة طموحاتهم الشخصيّة والمهنية خارج البلاد، أو الحصول على رعاية صحيّة متخصّصة في الخارج. ويؤدي ذلك إلى تأثير عميق على الصحة النفسيّة والعاطفية للأشخاص المتضررين بشكل مباشر، وكذلك على أفراد عائلاتهم. كما تمثّل هذه الإجراءات انتهاكًا مباشرًا للحق الأساسي في حرية التنقّل، وتقييدًا لقدرة الأفراد على عيش حياة كريمة وفاعلة. وغالبًا ما تترافق مع قيود إضافية تشمل حظر العمل أو ممارسة النشاط على وسائل التواصل الاجتماعي.

تفريق العائلات والأحبّة

في غالبية الحالات، تؤدي قرارات حظر السفر إلى تفريق قاسٍ بين أفراد العائلة والأحبّة. فعلى سبيل المثال، لا يزال المدافع عن حقوق الإنسان والأكاديمي محمد القحطاني، الذي أُفرِج عنه في 7 يناير 2025 بعد أكثر من عامين من إتمامه لعقوبة السجن البالغة 10 سنوات بسبب نشاطه السلمي، خاضعًا لحظر سفر لمدة 10 سنوات. ونتيجةً لذلك، يُحرم القحطاني، البالغ من العمر 60 عامًا، من الاجتماع بزوجته وأولاده الخمسة المقيمين في الولايات المتحدة.

وبالمثل، لا يزال المدوّن رائف بدوي، خاضعًا لحظر سفر مدته 10 سنوات، وهو ما يحول دون لقائه بزوجته وأطفاله الثلاثة المقيمين في كندا، وذلك رغم الإفراج عنه في 11 مارس 2022 بعد أن أنهى عقوبة السجن التي امتدت 10 سنوات بسبب كتاباته. أما سعد إبراهيم الماضي، المواطن الثنائي الجنسيّة (السعوديّة-الأمريكية) والمهندس المتقاعد البالغ من العمر 75 عامًا، فقد أُفرج عنه في 20 مارس 2023 بعد أن أمضى جزءًا من عقوبة السجن البالغة 19 عامًا، والتي فُرضت عليه بسبب تغريدات سلمية. ورغم إسقاط التهم عنه في المحكمة، أبلغته وزارة الداخلية بأنه لا يزال خاضعًا لحظر سفر لمدة 19 عامًا، الأمر الذي يمنعه من العودة إلى الولايات المتحدة ولمّ شمله مع عائلته هناك.

عرقلة الطموحات الشخصيّة والمهنيّة في الخارج

تُعيق قرارات حظر السفر أيضًا الأفراد من تحقيق طموحاتهم الشخصيّة والمهنيّة في الخارج، بما في ذلك استكمال دراستهم. فقد أُفرج عن طالبة الدكتوراه سلمى الشهاب في 10 فبراير 2025 بعد أن أمضت أكثر من أربع سنوات في السجن بسبب نشاطها

السلمي على الإنترنت دعمًا لحقوق المرأة في السعوديّة. ويبدو أنها تواجه الآن حظر سفر لمدة ثماني سنوات، ما يحول دون عودتها إلى المملكة المتحدة لاستكمال دراساتها العليا (الدكتوراه)، حيث كانت قد بدأت بها قبل اعتقالها خلال عطلة زيارة عائلية إلى السعوديّة في يناير 2021.

وقد كان السفر إلى الخارج ضروريًا أيضًا للعديد من معتقلي الرأي الذين كانوا يتمتعون بحياة مهنيّة نشطة في الخارج، أو ممن تجرؤوا على الدفاع عن حقوق الإنسان في المحافل الدولية رغم خطر الانتقام. فعلى سبيل المثال، حضرت الناشطة في مجال حقوق المرأة لجين الهذلول، في مارس 2018، قبيل اعتقالها، جلسة للجنة الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في جنيف. كما سافرت الناشطة سمر بدوي إلى واشنطن العاصمة في عام 2012 لتسلّم جائزة "النساء الشجاعات" من وزارة الخارجية الأمريكية، ثم إلى جنيف في عام 2014، لإلقاء كلمة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. ومنذ الإفراج عنهما، فرضت السلطات السعوديّة حظر سفر قاسيًا على كل من الهذلول والبدوي، ما يعرقل قدرتهما على مواصلة عملهما الحيوي في مجال حقوق الإنسان.

الحرمان من الوصول إلى الرعاية الصحيّة المتخصّصة

تُعدّ الرعاية الصحيّة المتخصّصة أولوية ملحّة لكثير من معتقلي الرأي بعد الإفراج عنهم، وقد تستدعي حالتهم الصحيّة تلقي العلاج في الخارج. فإلى جانب سنوات السجن التعسفي، كثيرًا ما تعرّض هؤلاء الأفراد لانتهاكات جسيمة إضافية داخل نظام السجون في المملكة، من بينها سوء المعاملة الجسديّة، وحرمانهم من الأدوية الضرورية، وأشكال أخرى من الإهمال الطبي المُتعمد. وقد أدّى ذلك إلى تفاقم حالاتهم الصحيّة القائمة، بل وتسبّب في ظهور مشكلات صحيّة جديدة.

القمع المستمر للحقوق الأساسية

لا بد من الإشارة إلى أن هذه القيود تأتي ضمن نمط أوسع من القمع الذي يستهدف النشطاء السلميين والمعارضين وكل من يعبّر عن آراء انتقادية ولو كانت معتدلة. ففي السعوديّة، لم يعد هناك مجتمع مدني مستقل، وتكاد حرية التعبير وحرية التجمع السلمي والمشاركة السياسية تكون معدومة بالكامل. ولا تمتلك المملكة دستورًا

رسميًا، بل تكتفي بنظام "الحكم الأساسي"، الذي لا يوفّر ضمانات حقيقية للحقوق والحريات الأساسية.

ومنذ وصول ولي العهد محمد بن سلمان إلى السلطة في عام 2017، شهدت المملكة تركيزًا متزايدًا للسلطة في يد واحدة، وترافق ذلك مع حملة قمع غير مسبوقة استهدفت حرية التعبير وكل أشكال المعارضة، مهما كانت محدودة. فقد قامت السلطات السعوديّة بشنّ حملة شرسة ضد النشطاء والمدافعين عن حقوق الإنسان، ورجال الدين، والأكاديميين، والكتّاب، وكل من يعبّر عن رأي ناقد أو يخرج عن الخط الرسمي. وقد جرى اعتقال المئات تعسفيًا ومحاكمتهم وإصدار أحكام قاسية بحقهم استنادًا إلى قوانين المملكة القمعيّة لمكافحة الإرهاب وجرائم المعلوماتية. وخلال السنوات الأخيرة، أصدرت المحاكم السعوديّة أحكامًا مطوّلة بشكل غير مسبوق، بل وأحكامًا بالإعدام، بحق أشخاص مارسوا حقوقهم الأساسية بشكل سلمي، ولا سيما الحق في حرية التعبير عبر الإنترنت. ولا يزال كثير منهم قابعين في السجون كمعتقلين للرأي.

التوصيات

تدعو القسط بشدة السلطات السعوديّة، وتحثّ الآخرين على دعوة هذه السلطات، إلى ما يلي:

- ضمان احترام حقوق حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات بشكل كامل، سواء في القانون أو في الممارسة، والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع معتقلي الرأي المحتجزين بسبب ممارستهم لحقوقهم وحرياتهم الأساسية؛

- رفع جميع قرارات حظر السفر فورًا، سواء كانت قضائيّة أو إداريّة أو غير رسميّة، المفروضة على الأفراد بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير أو التجمع أو تكوين الجمعيات؛ و

- رفع جميع قرارات حظر السفر فورًا، المفروض على أفراد عائلات الأفراد المستهدفين، واحترام حقهم في حرية التنقّل.

Contact@ALQST.ORG 02073851311 ALQST.ORG @ALQST_ORG @ALQST.ORG
Unit 24.7, Coda Studios, 189 Munster Rd, Fulham, London SW6 6AW | Registration no: 09093387